

## مقابلة

روزنامة العهد للسنوات الخمس ملأنا بمشاريع كبرى  
رفول: الأمن والقضاء أساسيان لبناء الدولة

في غمرة الملفات والاستحقاقات المهمة، السياسية والاقتصادية والامثالية والعسكرية، مضى العام الاول من عهد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون كلمح البصر. من ميزته انه وضع اسس مسار مشاريع مهمة بدأت او سيتم تنفيذها في السنوات الخمس المقبلة. منطلقها ليس ما اصطلح على تسميته الاطراف، إنما مداخل لبنان، المتاريس الاولى للدفاع عنه

بعد مضي عام في عمر العهد، طرح اسئلة بديهية عن روزنامته للقدام من السنوات، والمشاريع التي لم تنفذ وسيعكف على انجازها او وضعها على سكة التنفيذ، وعن نظرته الى السياستين الداخلية والخارجية ومرتكزاته لهما، والدور المركزي للبنان على صعيد المحيط والعالم. لا شك في ان التوقعات والامال المعلقة على العهد الحالي كثيرة، كونه قام من تجربة اشبه بـ"معمودية مريرة" من التجارب المتلاحقة والخطوات النوعية. لذلك نجد روزنامته مليئة بمواعيد الاستحقاقات على مختلف الصعد، وهو ما يتناوله وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية بيار رفول الذي يقول "اي مسؤول لديه فكرة بناء دولة، ثمة امران اساسيان عليه توفيرهما: الامن حتى يحمي الناس في حياتهم، والقضاء حتى يحمي الناس في حقوقهم. المرحلة الاولى انجزت وتوجت بانتصار الجيش وتحرير آخر بقعة يحتلها الارهاب في لبنان، وتم انجاز التشكيلات القضائية حتى تواكب فكرة بناء الدولة من خلال تسريع عجلة العمل القضائي احكاما وتنفيذا لهذه الاحكام، وانطلاقا من ثابته استقلال القضاء عن الضغط السياسي. في اللقاء الاول لرئيس الجمهورية مع الجسم القضائي دعاهم الى العمل وفق ضميرهم قائلا لهم: من يحاول الضغط عليكم احيلوه على رئيس الجمهورية. مع انقضاء السنة الاولى من العهد، تبقى الاولوية هي وضع حد للفساد، والا لا يمكن بناء دولة، وسيظل الوضع كسلة قصب مهما وضع فيها من ماء لن يبقى منه شيء. لا بد من الحفاظ على اموال الدولة من اجل تنفيذ المشاريع الحيوية والاساسية". يتحدث الوزير رفول عن المشاريع التي هي

موضع التنفيذ، ويوضح ان "من ثوابت الدولة ان تكون الزراعة قطاعا اساسيا، وكل دول العالم الغنية والفقيرة لا تجوع اذا وجدت الزراعة، بل يتحقق فيها الاستقرار. اما نحن، وبلا لاسف، فقد اهملنا الزراعة. هناك خطة لاعادة احياء هذا القطاع في لبنان، على ان تكون الزراعة نوعية ومراقبة وتتمتع بالجودة بما يمكننا من التصدير الى كل دول العالم. لقد ابدت اكثر من دولة استعدادها لاستيراد الفاكهة من لبنان شرط ان تكون خاضعة للمعايير الدولية لاسيما لجهة نوعية الادوية والسماذ المستخدم، ونحن في صدد الذهاب الى تنفيذ الخطة الزراعية. سيتم ايضا تعزيز الصناعة وحمايتها من خلال خطة اقتصادية استراتيجية. نحن قادمون على شح بالمياه، مع اننا نمتلك ثروة مائية تقدر بـ9 مليارات متر مكعب فلا نستفيد الا بمليار فقط. لذا كان لا بد من بناء عشرات السدود، ولهذه الغاية اجريت دراسات وبدأنا التنفيذ حيث تمكنا حتى الان من بناء 7 سدود. كذلك سنستكمل تنفيذ خطة الكهرباء التي وافق عليها الجميع، والاولوية لبناء واستكمال بناء 3 معامل. سيجري العمل على تطوير البنى التحتية، وحل ازمة السير وهناك اتجاه الى عقد مؤتمر تشارك فيه فرنسا ومانيا لاعادة مسح كل الطرقات في لبنان ووضع خارطة جديدة لها".

يتناول ما يصفه بـ"اولوية الاولويات"، وهي المحافظة على ابنائنا في لبنان. نحن نستثمر في العلم منذ مئات السنين، واللبناني وصل الى مرحلة بيع ارضه لتعليم ابنائه. لكن وبلا لاسف نعدهم للخارج لانعدام فرص العمل حتى تحوّل لبنان الى اكبر مصدر للعقول. لذلك، نحن في صدد فرض عروض ثلاثة بلوكات لاستثمار الثروة الغازية والنفطية، والاموال المحققة ستذهب الى صندوق سيادي سيكون في خدمة الاجيال، وستؤمن فرص عمل بعشرات الالاف من هذا الحقل، لان الاولوية ابقاء الشباب في لبنان مطمئنين الى مستقبلهم. لا بد من التركيز على الاقتصاد المنتج وليس الاقتصاد الريعي، والائفاء في المناطق من مداخل لبنان، وهي المتاريس الاولى للدفاع عن الوطن ومنها سيبدأ الائفاء، حتى نثبت الناس في قراهم وبلداتهم ومدنهم، وحتى لا يهجر اللبنانيون هذه المناطق الى بيروت وضواحيها. سنعود الى احياء الجبل والسهل والساحل وكل المناطق لتكون شبكة متكاملة. سنذهب في اتجاه تطبيق اللامركزية الادارية لمساعدة الناس على انجاز معاملاتهم، بما يخفف الضغط عن العاصمة، ويسهل على المواطن مشقة الانتقال مسافات طويلة".

يتطرق الى خطة "العمل على تعزيز القوات المسلحة من جيش وامن عام وامن داخلي وامن دولة، وانشاء قوى نوعية فيها من خلال تقليل العدد وزيادة الانتاجية والفاعلية، وسيتم توفير كل المتطلبات من اجل تحقيق ذلك، وتحديد اذخار الاختصاص الى القوات المسلحة، اي تحسين الجودة القتالية للدفاع عن لبنان وتوفير الاستقرار".

يتوقف عند النظرة الى السياستين الداخلية والخارجية. في السياسة الداخلية يلفت الى "العمل على تثبيت الاستقرار السياسي وتمتينه اكثر، وتعزيز وحدتنا الداخلية، ونعتبر ان المقاومة ما زالت حاجة لبنانية الى جانب الجيش في مواجهة اسرائيل والارهاب التكفيري، وهي قوة اضافية للبنان، وعلينا التنسيق اكثر، والرئيس عون في خطاب القسم قال "اننا لن نألو جهدا ولن نوفر مقاومة في سبيل تحرير ما تبقى من اراض لبنانية محتلة، وحماية وطننا من عدو لم يزل يطمع بارضنا ومياهنا وثرواتنا الطبيعية"، مع حصر الامن في الداخل بالقوى المسلحة". وذكر عند خوض التيار الوطني الحر



وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية بيار رفول.

مع الدول العربية جيدة جدا، لكن لا يستطيع احد ان يملينا رأيا ونحن لن نملينا على اي دولة عربية رأيا. اننا نعمل لمصلحة لبنان ولا نريد الا مصلحة الدول العربية، ونخوض اليوم تجربة ناجحة مع وزير الخارجية جبران باسيل، حيث افشلنا طرحا في مجلس الامن يطالب بتغيير مهمة "اليونيفيل" في الجنوب، ان لجهة السعي كي تشمل مهماتها الحدود الشرقية، او لجهة تغيير مهمتها في الجنوب بما يؤدي الى صدام بينها والاهالي. عند صدور القرار 1701، اشار اول بند فيه الى وقف العمليات العدائية، مروراً بوقف اطلاق النار، وصولاً الى الانسحاب من الاراضي المحتلة من قبل العدو الاسرائيلي في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي من قرية الغجر. لكن اسرائيل لم تنفذ ايا من هذه البنود بينما التزم لبنان ما نص عليه القرار كاملا. هناك عدوان اسرائيلي مستمر ولبنان يتقدم بالشكاوى الى الامم المتحدة ولا من يجيب".

اما الملف الاخطر فهو ملف النزوح السوري، وهنا يشدد على "ان لبنان لم يعد قادرا على تحمل هذا العبء، مساحة وبنى تحتية واقتصادا. لا بد من الاشارة الى ان وزير المصالحة في الحكومة السورية علي حيدر زار العماد عون منذ 4 سنوات في الرابية، وابدى الاستعداد عبر التواصل بين الحكومتين السورية واللبنانية لاعادة النازحين الى المناطق التي استتب الامن فيها، كما ابدى استعدادا لاعادة من يريد من النازحين الى مناطق توجد فيها المعارضة. لكن الدولة اللبنانية ترفض ذلك حتى الان، ونحن لا نعرف لماذا يحصل هذا الرفض. ثمة اتفاقات مع سوريا لم نعقدتها نحن وانما قبلنا بها ونريد تطبيقها، علما ان سوريا تشكل المعبر البري الوحيد الى الدول العربية وننقل عبرها 90 في المئة من صادراتنا، بالتالي لا يمكن مقاطعتها. الخلاف السياسي لا يعني المقاطعة، ووجود التمثيل الدبلوماسي يعني ان لا مقاطعة، لذا من اولويات العهد انهاء ملف النازحين. اسرائيل منزعة طبعاً لاننا انتصرنا على الارهاب، وتحرير الارض انتصار لكل اللبنانيين وليس لفئة ضد اخرى. ويسجل للبنان انه اول دولة عربية كانت مطوقة بالارهاب ونجحت في قطع دابر".

د. ر.

”

لا يمكن تنفيذ اي خطة قبل اجراء الانتخابات النيابية

لا نقبل باي املاءات من الخارج حول سياستنا الداخلية والخارجية

“

والكل يأخذ حجمه، والفرصة متاحة للجميع للوصول الى الندوة البرلمانية". في السياسة الخارجية، يقول "اولا نريد التأكيد على رفضنا ان يقدم احد مصلحة اخرى على مصلحة لبنان، ولا نقبل اي املاءات من الخارج حول سياستنا الداخلية او الخارجية، والعلاقة